Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

Economic measurement of the impact of some macroeconomic variables on the foreign trade of the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1990-2019)

Researcher: Othman Abdul Latif Jassim
College of Administration and Economics
University of Mosul
tt274030@gmail.com

Prof. Dr. Saad Mahmoud Al-Kawaz
College of Administration and Economics
University of Mosul
saad_alkawaz@yahoo.com

Abstract

Foreign trade is one of the basic components of economic relations between the countries of the world, as it brings them together in one economic and international system, as it leads to the transfer of many economies of the countries of the world from one case to another. The global economy has worked to change it, and trade is affected by several internal and external factors, including macroeconomic variables. The research aims to: Identify some macro variables and their relationship to Saudi Arabia's foreign trade for the long and short-term using modern analytical and standard methods and their estimation for the period (1990-2019). The research reached its measurement aspect after studying the static time series and using the method of the co-integration methodology through the ARDL model. The research proved the existence of a short-term relationship between the independent variables and the dependent variable, and the results of the long-term relationship between foreign trade and macroeconomic variables in the Kingdom of Saudi Arabia showed that the signal is positive between public spending and foreign trade, but it is not significant at the level of morale (5%). And that the relationship is direct between the gross domestic product and foreign trade, and that an increase in the gross domestic product by (1%). Leads to an increase in foreign trade by (1.22%). As well as the existence of a direct relationship between foreign direct investment and foreign trade, and it was found that the increase in foreign direct investment by (1%). Leads to an increase in foreign trade by (0.047%). The research recommended paying attention to foreign trade and its tools that are needed by development, especially in oil-producing countries, as Saudi Arabia is an oil country, by taking advantage of oil revenues in the formation of its export structure. And focusing on increasing interest in studies who adopted the relationship between macroeconomic variables and foreign trade in order to know the impact of these variables and their positive and negative effects on trade. Since there is a long-term relationship between the foreign trade variable and the macro variables under discussion, it is necessary to

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

focus on public spending and emphasize investment spending by taking advantage of the gross domestic product it has a direct relationship with foreign trade.
Keywords: Foreign trade, exchange rate, public spending, gross domestic product, foreign direct investment.

القياس الاقتصادي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

الباحث: عثمان عبد اللطيف جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. سعد محمود الكواز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

تعد التجارة الخارجية من المكونات الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم، فهي تجمعها في منظومة اقتصادية ودولية واحدة، إذ تؤدي إلى نقل العديد من اقتصاديات دول العالم من حالة إلى حالة أخرى وأصبحت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورؤوس الأموال وعناصر الانتاج الاخرى من أهم العمليات التي أثرت في الاقتصاد العالمي وعملت على تغييره، وتتأثر التجارة بعوامل عدة داخلية وخارجية ومنها المتغيرات الاقتصادية الكلية ولبيان الدور الذي تشغله بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالتأثير في التجارة الخارجية فقد أخذت الدراسة (سعر الصرف، والناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر) لبيان ذلك التأثير.

يهدف البحث الى: التعرف على بعض المتغيرات الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية للسعودية للأجلين الطويل والقصير باستخدام الأساليب التحليلية والقياسية الحديثة وتقديرها للمدة (1990-2019)، **وتوصل البحث في جانبه القياسي** بعد دراسة سكون السلسلة الزمنية واستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة زمنياً (ARDL)، فقد اثبت البحث وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت نتائج العلاقة طويلة الاجل بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، إن الاشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وأن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%)،وكذلك وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وتبين أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%)، **واوصى البحث** بالاهتمام بالتجارة الخارجية وأدواتها التي تحتاجها التنمية وخاصة في الدول النفطية كون السعودية بلد نفطي وذلك من خلال الاستفادة من عوائد النفط في تكوين هيكل الصادرات لها، والتركيز على زيادة الاهتمام بالدراسات التي تبنت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية من أجل معرفة تأثير تلك المتغيرات وآثارها الإيجابية والسلبية على التجارة، وبما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغير التجارة الخارجية والمتغيرات الكلية قيد البحث فلابد من التركيز على الانفاق العام والتأكيد على الانفاق الاستثماري من خلال الاستفادة من الناتج المحلي الاجمالي كونه يرتبط بعلاقة طردية مع التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سعر الصرف، الانفاق العام، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي المباشر.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

المقدمة

إن دول العالم المختلفة تطلب السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها، مما يتطلب إنتاجها وفقا للموارد الانتاجية المتاحة لها، وكل دولة لديها موارد محدودة إذ لا يمكن لأي دولة إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها وعليها أن تشتري من الدول الأخرى ما لا يمكنها إنتاجه أو يمكن أن تنتج أقل من متطلباتها، وبالمقابل فإنها تبيع إلى دول أخرى البضائع التي لديها بالكميات الفائضة عن الاستهلاك، بشكل عام لا توجد دولة تتمتع بالاكتفاء الذاتي، اذن كل دولة لابد أن تعتمد على دول أخرى لاستيراد السلع التي تكون أما غير متوفرة لديها أو متوفرة بكميات محدودة، كل ذلك توفره التجارة الخارجية، وتشمل التجارة الخارجية معاملات مختلفة من دول مختلفة وتنظمها قوانين وقواعد وأنظمة الدول المعنية، لا تختلف التجارة الخارجية من حيث المبدأ عن التجارة المحلية لأن دوافع وسلوك الأطراف المشاركة في التجارة لا يتغير بشكل أساسي بغض النظر عما إذا كانت التجارة عبر الحدود أم لا، الفرق الرئيس هو أن التجارة الخارجية عادة ما تكون أكثر تكلفة من التجارة المحلية، وذلك لأن الحدود تفرض عادةً تكاليف إضافية مثل التعريفات الجمركية وتكاليف الوقت بسبب التأخيرات على الحدود والتكاليف المرتبطة بالاختلافات بين الدول مثل اللغة أو النظام القانوني أو الثقافة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بأن التجارة الخارجية في بعض الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية تعاني من اختلالات هيكلية إذ تتركز معظم الصادرات فيها على الصادرات النفطية التي تشكل نسباً عالية من اجمالي الصادرات، كون العلاقة بين بعض المتغيرات الكلية والتجارة الخارجية أكدت عليها الدراسات التي توصلت لنتائج تختلف من دولة إلى أخرى الأمر الذي يتطلب الوقوف على طبيعة العلاقة ومعرفة أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لمتغيرات الاقتصاد الكلي مكانة متميزة في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تعتمد على الصادرات النفطية في تمويل الانفاق العام ومنها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

١. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية.
٢. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية
٣. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الانفاق العام والتجارة الخارجية.
٤. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

اهمية البحث تتجسد أهمية البحث من كونها تتصدى لموضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها في التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، إذ تفرض ضرورة معرفة مكانة المتغيرات بالتأثير في قطاع التجارة الخارجية وما هي شكل العلاقة بينهما، وإلى أي مدى يمكن أنْ تتأثر سلباً أو ايجاباً.

هدف البحث: التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية باستخدام الاساليب التحليلية والقياسية الحديثة وتقديرها لمدة 30 سنة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على الاسلوب التحليلي للبيانات المأخوذة من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن التحليل الكمي القياسي باستخدام النماذج القياسية للتجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستناد الى البرنامج الاحصائي القياسي EViews-12.

حدود البحث: تتضمن حدود البحث المكانية المملكة العربية السعودية، والحدود الزمانية (1990-2019).

المبحث الأول: التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية-الجانب المفاهيمي

١. **ماهية التجارة الخارجية**: تعد التجارة الخارجية أداة للربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي وهي المحرك الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومصدراً لتحقيق الأرباح فضلا عن كونها المحصلة النهائية للأنشطة الاقتصادية، وتشغل مكانة متميزة في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع الاستثمارات المتنوعة في الاقتصاد (عبد وأخرون، ٢٠١٩)، كما أنها أدت إلى حدوث تطور في العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري كانتقال رؤوس الأموال وحركة السلع والخدمات وانتقال الأيدي العاملة في الهجرة الدولية الأمر الذي جعلها تأخذ مفهوما واسعا، وتأخذ حيزاً في العلاقات بين الدول، كما أنها تسمح للدول التي تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها بالاستهلاك الذي يفوق الانتاج من مواردها الخاصة فضلا عن أن التجارة الخارجية تسمح بتوسيع وتنويع الأسواق لتصريف تلك المنتجات (Verter, 2015: 6)، وتعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وويزداد هذا الاعتماد مع تزايد عولمة الاقتصاد والأسواق ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة اشكال هي تبادل الخدمات وتبادل السلع المادية وتبادل المعاملات المالية (السريتي، ٢٠١٦: ٥)، أما أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية فتقوم التجارة الخارجية على أساس الفوارق المختلفة في الامكانيات والموارد الطبيعية وكذلك الظروف الجغرافية المختلفة للدول، وللتجارة الخارجية مساهمة في اقتصادات دول العالم المختلفة، فقد ازداد حجم التجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة بشكل ملفت ولم تكن هذه الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط بل من خلالها ازدادت أيضا أهمية التجارة فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي وكذلك المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تخص مستوى الاداء الاقتصادي (موسي، ٢٠٢٠: ١٥٥)، وهي ضمن جانبين أساسين هما: الندرة النسبية والتخصص الدولي إذ لا توجد دولة تمتلك كل الموارد اللازمة لإنتاج معظم السلع والخدمات لتسد حاجاتها المحلية وحتى لو توافرت هذه الموارد فان التخصص يزيد من رفاهية الافراد ويؤدي الى قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي.(ابراهيم، ٢٠١٧: ٢٥)، كما أصبحت مقياساً من المقاييس الأساسية التي تعكس التطور، اذ توصف الدولة التي تزيد صادراتها على استيراداتها بأن لديها فائض في ميزانها التجاري والعكس صحيح أي إذا زادت استيراداتها على صادراتها يكون لديها عجز في الموازين التجارية، مما يعني زيادة الصادرات تدل على نمو الدولة وتقدمها وازدهارها، وكلما اعتمدت الدولة على الاستيرادات عُدَ ذلك مؤشرا لضعف اقتصادها وزيادة الاقتراض وتفاقم المشاكل المالية مما تؤدي إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي فيها (الزيون، ٢٠١٥: ١٠).

٢. **ماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية**: لقد ظهرت على الصعيد الدولي متغيرات عدة وفي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والبيئية مما جعلها ذات تأثير على موازين القوى السياسية والاقتصادية، وانعكس ذلك التأثير على الاوضاع الداخلية والخارجية ولا سيما التأثير في التجارة الخارجية لدول العالم المختلفة، وسيتم تناول المفاهيم والجوانب الفكرية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكن ان يكون لها تأثير في قطاع التجارة الخارجية، والتي يمكن عرضها كالآتي:

أ. **سعر الصرف:** يعد من العناصر المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ويعد جزءاً مهماً من عمل الوحدات الاقتصادية، وأن هذه الأهمية الاستراتيجية له تتحدد من خلال التطور المستمر في

العلاقات الدولية المالية والتجارية وما يتبعها من تعاملات في ظل العولمة، وإن هذه التعاملات بين دول العالم المختلفة تحتاج إلى أداة لتسويتها لان تعامل الدول مع بعضها ينتج عنه التزامات وحقوق لابد من تسويتها، وبسبب تباين وسائل الدفع المالية من دولة إلى أخرى يتطلب تحديد سعر الصرف، ويمكن لأسعار الصرف أن تخرج عن مستوى توازنها لسببين هما: ـ الأول: نتيجة التدخل الحكومي الهادف مباشرة إلى تغيير سعر الصرف الحقيقي وفي هذا الصدد تمتلك الحكومات أو البنوك المركزية عددًا من أدوات السياسة التي يمكن أن تؤثر في القيمة الحقيقية لسعر الصرف، بما في ذلك إدخال ضوابط على رأس المال أو التدخل المستهدف في أسواق الصرف الأجنبي، والثاني: يمكن أن تكون الاختلالات هي الأثر الجانبي لسياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحلية أو نتيجة الاختلالات في الهيكل المالي الدولي أو هيكلية الاقتصاد المحلي (Auboin, 2011: 13).

ب. **الناتج المحلي الاجمالي:** يعدُ الناتج المحلي الاجمالي من أهم المتغيرات الاقتصادية ويعد الهدف المنشود لأية سياسة اقتصادية لتأثيره المباشر في القطاعات الاقتصادية، فهو يبين في أي اتجاه يسير الاقتصاد ويعبر عن مدى تحسن رفاهية الافراد، ويكون الناتج المحلي الإجمالي في صدارة اهتمام الاقتصاديين لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية لمصلحة الدولة، ويعرف بأنه القيمة الاجمالية لكل ما ينتجه الأفراد والشركات في الدولة سواء أكانوا افراداً أم شركات يملكها الأجانب شرط أن يكون موقعها داخل حدود الدولة لسنة واحدة (اسعد، وأخرون، ٢٠٢٠: ٦١)، ويعرف بأنه القيم النقدية الاجمالية لكافة السلع والخدمات التي تم انتاجها بشكل نهائي داخل اقتصاد الدولة باستخدام عوامل الانتاج المختلفة لسنة واحدة (تايه، ٢٠٢٠: ٣٢٦).

ج. **الانفاق العام:** يعد أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة وتقوم السلطة المالية بتنفيذه لتحقيق اهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية في مدة زمنية معينة (العركوب، ٢٠١٠، بدون)،ويعرف بأنه: مبلغ مالي ينفق من قبل الحكومة خلال مدة زمنية يهدف الى تحقيق الازدهار والانتعاش الاقتصادي من خلال تقديم خدمة عامة، ويمكن أن تعرف النفقات العامة بأنها الانفاق الذي تنفقه الحكومة وله فئتان أولهما:ـ ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات والاخرى ما تدفعه من مدفوعات تحويلية ويعدُ الصنف الثاني من اجمالي الانفاق في الاقتصاد (Patreck, 2010: 154)، كما عرف بأنه ما تقوم به السلطات العامة من توفير السلع ودفع قيمتها من خلال فرض الضرائب والايرادات الاخرى لإشباع حاجات عامة (William, 2012: 35)، أما عن أهمية النفقات العامة فمن المعلوم أن سياسات الانفاق العام ترتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية فهي تعد إحدى الأدوات التي تحرك الاستثمار، ولها آثار يمكن أن تحدثها على الأهداف التي رسمتها السلطة في الدولة والتي غايتها تحقيق أكبر قدر من رفاهية الافراد وهذه الأهداف الناتجة عن سياسة الانفاق العام يمكن أن يوضحها المخطط رقم (١) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

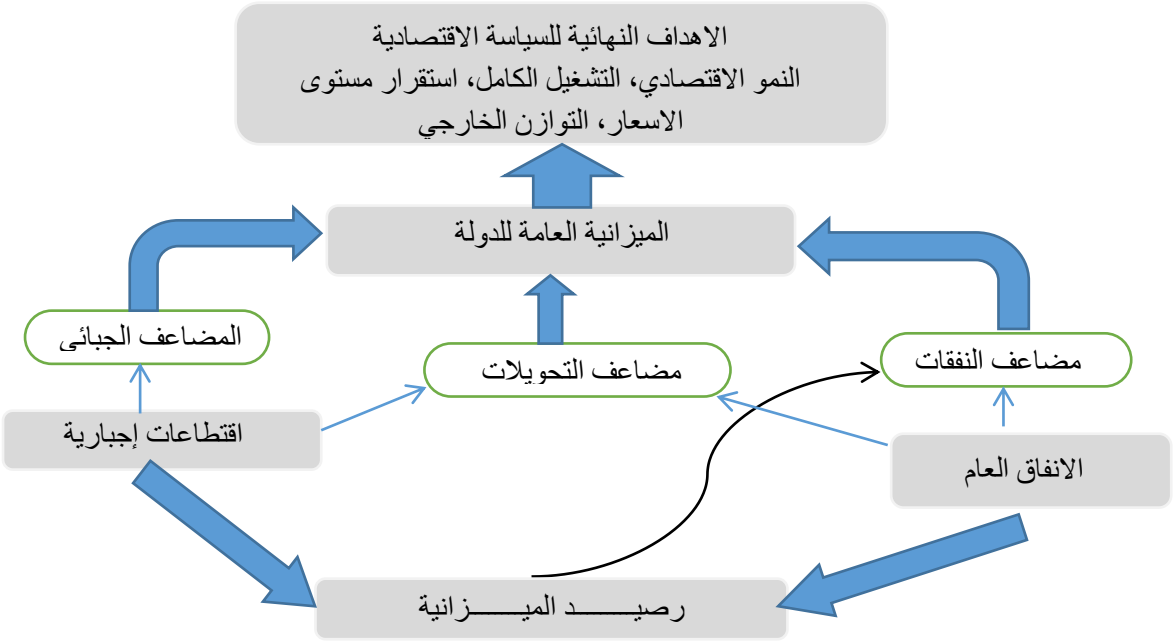

المخطط (١): موقع الانفاق العام في سياسة تحقيق الاهداف الاقتصادية

المصدر: بن عزة، محمد، ٢٠١٩، أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١١، العدد ٢٤.

من خلال المخطط رقم (١) يتضح موقع سياسة الانفاق العام داخل منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فمن خلال الدراسة التي أجراها الاقتصادي كالدور والتي جمعت أهداف الانفاق في رسم السياسة الاقتصادية والتي سميت بالمربع السحري الذي يضم النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، الاستقرار في مستوى الاسعار، التوازن الخارجي، والتي تسعى جميعها إلى تحقيق مستوى نمو اقتصادي مقبول، باعتبار هذه السياسة جزءاً مهماً من ميزانية الدولة إلى جانبها الايرادات العامة دون اغفال دور مضاعف الانفاق العام (Nehme, 2014: 200).

د. **الاستثمار الاجنبي المباشر:** إن الاستثمار يمثل توظيف أموال متاحة في أصول مختلفة يحصل من خلالها على عوائد مالية في المستقبل، وهذه العوائد عبارة عن تعويض يحصل عليه صاحب الأموال (المستثمر) طيلة المدة التي تخلى بها عن تلك الأموال مع الأخذ بنظر الاعتبار تحقيق العوائد التي تغطي قيمة التعويضات المطلوبة فضلا عن حجم المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من الحصول على تلك العوائد في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم (ال شبيب، ٢٠١٢: ٢٠)، هناك العديد من المفاهيم التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعرفه بأنه توظيف غير وطني لموجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه مجموعة عمليات متنوعة موجهة للتأثير في السوق وادارة المؤسسة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الام (العطين، ٢٠١٨: ٢٨٦)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عرفته بأنه استثمارات طويلة الأمد لا يكون لمالكيها مشاركة فعلية سواء في الادارة أو اتخاذ القرار وانما عن طريق مشاركة دائمية لرأس المال في المشاريع الاستثمارية (الجبوري، ٢٠١٩: ٢٩٤).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

٣. **العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الكلية:** هناك تحولات اقتصادية تستوجب على الدول التكييف مع الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي خاصة التي تعتني بتنظيم الانتاج وكفاءته ونوعيته واستخدامه للتقدم التقني مما يعزز قدرتها على المنافسة الخارجية في السوق العالمية، ويمكن عرض العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية وكالآتي:

أ. **العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية:** إن التجارة الخارجية تمثل عامل تمكين قوياً للتنمية الاقتصادية فكل الأبحاث المتخصصة تؤيد ذلك بأدلة على أن زيادة المشاركة في التجارة يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهو بحد ذاته شرط ضروري لتحقيق نتائج إنمائية أوسع من خلال ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في الدول النامية، وتوفر التجارة قناة اساسية لتدفق التمويل والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات وهذه شروط مطلوبة كونها تحقق التحول الهيكلي للاقتصاد (UNCTAD, 2014)، إن تحقيق التقدم الاقتصادي في أي دولة لا يقتصر على رفع مستوى المعيشة سواء للفرد أو المجتمع فقط وإنما يعمل على زيادة اعتماد الدول على بعضها البعض وتوثيق التعاون المشترك من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية، ولهذا تعدُ التجارة الخارجية من أهم المؤشرات في عملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال العجز في الميزان التجاري الذي تزيد فيه امكانية الدولة بالمطالبة للحصول على سلع في مجال الاستثمار إذ تساعد الاستيرادات على توفير سلع وخدمات وخبرة يستطيع من خلالها استغلال موارده الطبيعية ودعم توازن الميزان التجاري، أما الفائض في الميزان التجاري فهو وسيلة قوية تدفع الدولة لتحقيق نمو سريع من خلال المشاركة الفعالة للصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (عبدالحميد، ٢٠٠٨: ١٤٨).

ب. **العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية:** إن الدول التي تتمتع بهيكل انتاجي وتجاري متنوع تعد أكثر قدرة على الاستجابة للتقلبات في سعر الصرف والعكس صحيح في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج احادي وحجم تجارة منخفض، إن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل من اسعار الاستيرادات اكثر ارتفاعا في الداخل أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيبقى دون تغيير وهذا يقلص حجم الاستيرادات بالتأكيد وسوف تنخفض الكمية المطلوبة من العملة الاجنبية، أما السلع الاستهلاكية ويؤثر انخفاض العملة فيها على كمية الاستيرادات ويتزايد حجمها من هذه السلع فتنخفض قيمة العملة المحلية ينخفض حجم الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم انخفاض الاستهلاك وهذا يقود إلى اتجاه الاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما ما يخص السلع الرأسمالية والموارد الأولية المستوردة فيمكن أن تشكل نصيباً وافراً من مكونات الناتج المحلي الاجمالي وأن تأثير التخفيض على استيرادها يعتمد على قدرة الدول النامية في احلال الموارد الأولية المستوردة وقدرة هذه الدول على تغيير التقنيات المستخدمة في الإنتاج بالشكل الذي يمكنها من استغلال مواردها المحلية وهو ليس بالأمر السهل كونه يحتاج إلى مدة من الزمن (العزاوي، ٢٠١٨: ٤٣).

ج. **العلاقة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية:** يمكن أن تأخذ العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام اتجاهين إما أن تؤثر النفقات العامة سلبا أو ايجابا فالتأثير السلبي يكون عندما تكون النفقات تهدر بشكل غير مخطط وبعيدا عن خدمة التنمية الاقتصادية وخاصة النفقات الاستهلاكية والتشغيلية التي تزيد من الطلب الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري لصالح الاستيرادات مسببا العجز فيه، أما الجانب الثاني فيمكن أن يكون الانفاق العام والتجارة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الخارجية بينهما علاقة ايجابية إذ أن تأثير الانفاق على مشاريع البنى التحتية التي هي ركيزة اساسية للتجارة الخارجية وتؤثر ايجابيا عليها، ويتعين على الحكومات الإنفاق العام لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتدخل في الحياة الاقتصادية، وبالرغم من أن هذه النفقات تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى عجز التجارة الخارجية اذا ما انفقت بالاتجاه الخطأ، ويعد عجز التجارة الخارجية مشكلة للدول النامية لأنه يسبب رفع أسعار الفائدة لجلب المدخرات الأجنبية إلى الدولة لتمويل العجز، ونتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ستنخفض الاستثمارات إلى جانب ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلبًا على المكونات الأخرى للطلب الكلي ويعطل تخصيص الموارد، لذلك لابد على الدولة أن تتجه لا نتاج السلع تفضل المنتجات المحلية (Mustafa and others, 2019).

د. **العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية:** إن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية وآلية التأثير بينهما تولدها الشركات متعددة الجنسية والتي كانت موجودة منذ القرن السابع عشر على شكل شركات تجارية مثل شركة الهند الشرقية والتي تمتلكها هولندا وشركة افريقيا الغربية والتي تمتلكها بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهناك من يرجح وجودها منذ القرن التاسع قبل الميلاد مثل نشاط الفينيقيين في البحر المتوسط، وبالرغم من هذا البعد التاريخي إلا أن تطورها وزيادة نشاطها كان بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، تناولت العديد من البحوث والادبيات الاقتصادية طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية وركزت على الاستثمار الاجنبي كبديل للتجارة أو مكمل لها، وبالرغم من التأييد للاقتصاديين بوجود التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية الا انه لا يخلو من وجود جدل حول هذا التأثير اذ اشار الاقتصادي موندل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يخفض من الصادرات لأنه ينقل رأس المال من دولة إلى أخرى بفرق هائل في مؤشرات الموهبة وأسعار عناصر الانتاج، كما اشار كوجيما بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الذي يتمتع في المقام الأول بهيكل سوق احتكار القلة وهو مناهض للتجارة وذو تأثير سلبي على المدى الطويل للدول الأصلية والمضيفة وهناك العديد من الادبيات والأفكار التي تؤيد وجود العلاقة الايجابية بينهما (Samanth, 2018: 88).

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لأثر المتغيرات الكلية في التجارة الخارجية

١. **توصيف النموذج القياسي المقترح:** يمكن توصيف المؤشرات المستخدمة في القياس الاقتصادي للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها في التجارة الخارجية وتأخذ الصيغة القياسية الآتية:

أ. المتغير التابع (Y): التجارة الخارجية.

ب. المتغيرات المستقلة (X): وتمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي كالآتي:

- الناتج المحلي الاجمالي (X١).
- سعر الصرف (X2).
- الانفاق العام (X3).
- الاستثمار الاجنبي المباشر (X4).

٢. **الصيغة القياسية للنموذج المستخدم في البحث:** تم بناء النموذج القياسي والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\log Y_1 = \beta_1 X_1 \log + \beta_2 \log X_2 + \beta_3 \log X_3 + \beta_4 \log X_4 + \varepsilon_{it} \ldots\ldots(1)$$

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

وتم استخدام النموذج اللوغارتمي وذلك لاختلاف طرق قياس المتغيرات ومن أجل توحيدها وتقليل أثر الاختلافات، واعتمد البحث في التحليل القياسي على البيانات المثبتة في الملحقين (١) و(٢).

٣. تحليل نتائج الدراسة القياسية في المملكة العربية السعودية:

أ. **رسم السلسة الزمنية:** من خلال الاشكال البيانية أدناه يلاحظ أن متغير التجارة الخارجية والذي يعبر عنه الرمز (Y) غير مستقر خلال فترة الدراسة إذ يبدأ منخفضا في بداية المدة ويبدأ بالارتفاع تدريجيا حتى نهاية مدة الدراسة، ويلاحظ ان ارتفاع منحنى التجارة الخارجية بدأ بشكل واضح بعد العام 2000 نتيجة السياسات الاقتصادية التي تبعتها المملكة العربية السعودية التي نتج عنها زيادة في اجمالي التجارة الخارجية وزيادة انتاج النفط مع تحسن أسعاره على مستوى العالم، مع وجود تغيرات واضحة في أعوام معينة والسبب هو تأثر التجارة الخارجية بعوامل عدة أدت إلى تحريك المنحنى نحو الانخفاض والارتفاع بسبب تغير حجم الصادرات والاستيرادات، وكذلك المتغيرات المستقلة في النموذج والمتمثلة بالرموز (X1, X2, X3,) والتي شهدت هي الأخرى مراحل غير مستقرة خلال مدة الدراسة ينظر الشكل رقم (١).

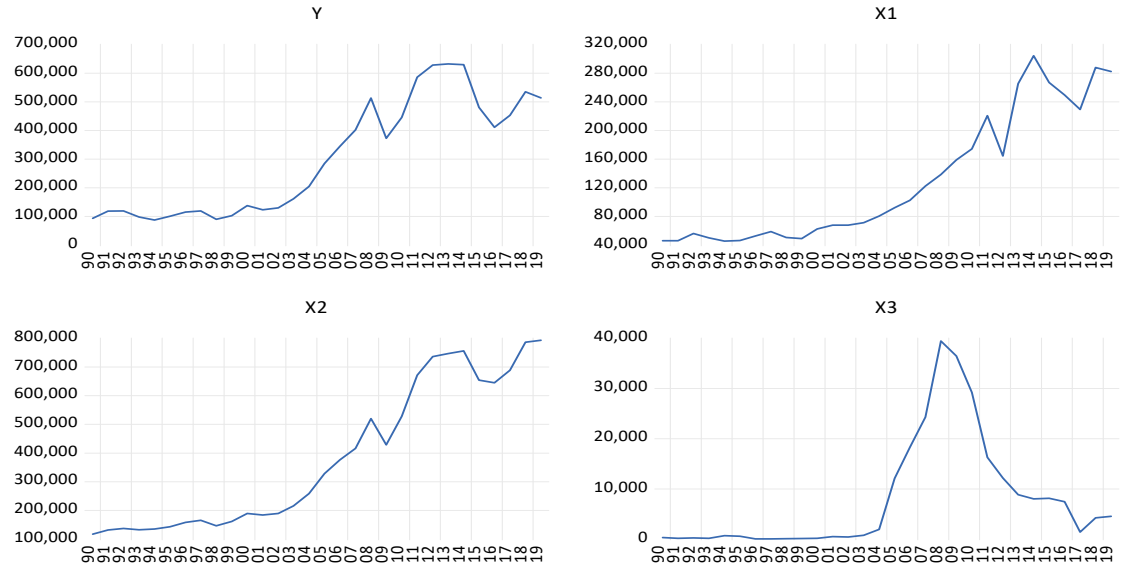

الشكل (١): الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة في السعودية للمدة (1990-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

ب. **اختبار جذر الوحدة:** للتأكد من أن السلسلة الزمنية تخلو من جذر الوحدة وبيان مدى استقراراها في بيانات المملكة العربية السعودية استخدم البحث اختبار فيلبس بيرون (PP) وكانت نتائج البحث كما يأتي: إذ نلاحظ أن نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع (Y) والخاص بالتجارة الخارجية والمتغيرات المستقلة الناتج المحلي والانفاق العام والاستثمار الاجنبي (X1, X2, X3,) عدم استقراريتها في المستوى , وإنما مستقرة عند الفرق الأول بوجود الثابت (With Constant)، او الثابت والاتجاه العام (With Constant & Trend) على حد سواء واستنادا إلى قيم (prob) والتي كانت اقل من (5%) والتي بينت سكون متغيرات الدراسة في السعودية وكما في الجدول(١) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الجدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة -فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في السعودية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
Null Hypothes is: the variable has a unit root At Level					
		Y	**X1**	**X2**	**X3**
With Constant	t-Statistic	-0.8395	0.1922	0.1856	-1.6285
	Prob.	0.7925	0.9673	0.9668	0.4557
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8552	-2.3695	-2.0591	-1.5298
	Prob.	0.6514	0.3865	0.5459	0.7954
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5225	2.0118	2.0012	-1.2630
	Prob.	0.8227	0.9873	0.9870	0.1853
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	**d(X1)**	**d(X2)**	**d(X3)**
With Constant	t-Statistic	-4.4288	-7.0478	-4.4947	-3.0820
	Prob.	0.0016	0.0000	0.0014	0.0396
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3322	-11.5542	-4.5176	-3.0761
	Prob.	0.0098	0.0000	0.0064	0.1311
		***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3937	-6.1469	-3.9442	-3.1383
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0003	0.0029
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12)

وبالاستناد على نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المملكة العربية السعودية يمكننا تطبيق نموذج (ARDL) على البيانات.

ج. **نتائج تطبيق نموذج ARDL في السعودية (Y):** بعد أن تم اختبار سكون السلسلة الزمنية والخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغيرات مستقلة في المملكة العربية السعودية (والتجارة الخارجية) كمتغير تابع، اتضح أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول وعلى هذا الأساس يمكننا تطبيق نموذج ARDL والجدول (٢) يبين نتائج هذا الاختبار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الجدول (٢): نتائج تطبيق نموذج ARDL في السعودية

Dependent Variable: LOG (Y)				
Method: ARDL				
Dynamic regress ors (2lags, automatic): LOG(X1) LOG(X2) LOG(X3)				
Selected Model: ARDL (2, 1, 1, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.***
LOG(Y(-1))	0.726389	0.092258	7.873411	0.000
LOG(Y(-2))	-0.103465	0.058508	-1.768382	0.0931
LOG(X1)	0.066929	0.078240	0.855439	0.4030
LOG(X1(-1))	-0.192664	0.073919	-2.606414	0.0173
LOG(X2)	1.402849	0.097155	14.43929	0.0000
LOG(X2(-1))	-0.940073	0.164733	-5.706663	0.0000
LOG(X3)	-0.003946	0.011188	-0.352699	0.7282
LOG(X3(-1))	0.022013	0.012345	1.783189	0.0905
C	0.086669	0.315053	0.275093	0.7862
R-squared	0.957814	Mean dependent var		12.42371
Adjusted R-squared	0.946894	S.D. dependent var		0.734773
S.E. of regression	0.040950	Akaike info criterion		-3.297851
Sum squared resid	0.031861	Schwarz criterion		-2.869642
Log likelihood	55.16991	Hannan- Quinn criter.		-3.166943
F-statistic	1084.244	Durbin-Wast on stat		2.339088
Prob(F-statistic)	0.000000			
Note:p- values and any tests do not account for model selection.*				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال الجدول (٢) يتضح أن نموذج ARDL الذي يحدد درجات الإبطاء الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج ,أما نتائج الاختبار الخاصة بالقوة التفسيرية للنموذج والتي يعبر عنها معامل التحديد R^2 فقد بينت أن المتغيرات المستقلة(الناتج المحلي الاجمالي, الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر) قد فسرت (95%) من التغير الذي حصل في المتغير التابع (التجارة الخارجية) وان هناك (5%) تعود الى عوامل خارج النموذج يمكنها أن تؤثر في المتغير التابع، أما اختبار (F) والذي يعنى بالمعنوية الكلية للنموذج فمن الناحية الاحصائية قد بلغت نسبة احتماليته (prob=0.000) وهذا يوضح جودة النموذج عند مستوى معنوية (5%).

د. **اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك للمتغير (Y):** من أجل اختبار مدى وجود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل (التكامل المشترك) بين (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العام،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغيرات مستقلة والتجارة الخارجية كمتغير تابع في السعودية لابد من القيام باختبار (Bound Test) اختبار الحدود وكما موضح في الجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y في السعودية

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	**Value**	**sign if.**	**I(0)**	**I(1)**
As ym ptotic: n = 1000				
F-statistic	5.046691	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك التي بينها الجدول (٣) أعلاه إذ بلغت قيمة احصائية (F) المحسوبة (5.046) وهي أكبر من القيم الجدولية الصغرى والعظمى البالغة (3.23) و(4.35) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة قيد البحث

ه. نتائج العلاقة القصيرة وطويلة الأجل في المملكة العربية السعودية: من خلال هذا الاختبار تقدر معلمات الأجل الطويل والقصير للكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وتحديد نوع العلاقة.

العلاقة القصيرة الاجل: استخدم اختبار معامل تصحيح الخطأ UECM الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن ويقيس سرعة العودة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الداخلة في النموذج ومن خلال النتائج في الجدول يتضح الآتي:

١. بينت النتائج أن الاشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).

٢. العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية (الاشارة موجبة) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) فان ذلك يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.402%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

٣. الاشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٤. من النتائج التي أظهرها الاختبار أن قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (0.377-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال(prob=0.001) وبهذه النتيجة يتحقق الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة قصيرة الأجل وفي اتجاه إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وان اية صدمة او تغير في المتغير المستقل والذي يحدث عنه اختلال في التوازن قصير الاجل في العام السابق-(t) يتم تصحيحه خلال (38%) من العام الحالي (t-1).

العلاقة طويلة الاجل: يكشف هذا الاختبار أيضا نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ودرجة التأثير بينهما ومن خلال الجدول يتضح الآتي:

١. بينت النتائج أن الاشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٢. الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%).

٣. الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وأن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%)، وكما في الجدول (٤) الاتي:

الجدول (٤): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في السعودية

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y)				
Selected Model: ARL(2, 1, 1,1)				
Included observations:28				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	0.086669	0.315053	0.275093	0.7862
LOG(Y(-1))*	-0.377076	0.102005	-3.696658	0.0015
LOG(X1(-1))	-0.125735	0.100516	-1.250898	0.2262
LOG(X2(-1))	0.462776	0.127296	3.635433	0.0018
LOG(X3(-1))	0.018066	0.011640	1.552161	0.1371
DLOG(Y(-1))	0.103465	0.058508	1.768382	0.0931
DLOG(X1)	0.066929	0.078240	0.855439	0.4030
DLOG(X2)	1.402849	0.097155	14.43929	0.0000
DLOG(X3)	-0.003946	0.011188	-0.352699	0.7282
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
LOG (X1)	-0.333448	0.296183	-1.125816	0.2743
LOG (X2)	1.227275	0.323182	3.797476	0.0012
LOG (X3)	0.047912	0.022848	2.097026	0.0496
EC = LOG(Y) - (-0.3334*LOG(X1) + 1.2273*LOG(X2) + 0.0479*LOG(X3)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

و. **الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y) في السعودية:** للتأكد من دقة وصحة النتائج التي حصلنا عليها من الاختبارات السابقة سنقوم ببعض الاختبارات التشخيصية من أجل اثبات النتائج.

١. مشكلة الارتباط الذاتي: أن النماذج المقدرة يتم اختبارها للتأكد من أنها خالية من مشكلة الارتباط الذاتي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي بين قيم النموذج ويستخدم اختبار (LM Test).

٢. مشكلة عدم تجانس التباين: تختبر النماذج المقدرة باختبار ARCH للتأكد من خلوها من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما في الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): نتائج الاختبارات التشخيصية في السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.000860	Prob. F (2,17)	0.3882
Obs * R-squared	2.949637	Prob. Chi-Square (2)	0.2288
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.273097	Prob. F (1,25)5)	0.6059
Obs * R-squared	0.291758	Prob. Chi-Square (1)	0.5891

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال بيانات اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) في الجدول (٥) نلاحظ بأن قيمة (F-statistic) بمستوى احتمالية بلغ (Prob=0,388) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يعني أننا نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود المشكلة ونرفض الفرضية البديلة التي تعبر عن وجود المشكلة أي بمعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي في النموذج بين المتبقيات العشوائية، وان هذا الاختبار يعزز من صحة النتائج لنموذج ARDL، أما نتائج اختبار (ARCH) في الجدول (٥) والخاصة بتحديد مشكلة عدم التجانس وضحت لنا أن قيمة (F-statistic) بمستوى احتمالية بلغت (Prob=0,605) وقيمتها أكبر من 5% مما يعني لا وجود لمشكلة اختلاف التباين وذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية، وهذا الاختبار يزيد من دقة النتائج لنموذج ARDL.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الاستنتاجات والمقترحات:

اولاً. الاستنتاجات:

العلاقة طويلة الاجل: يكشف هذا الاختبار أيضا نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ودرجة التأثير بينهما ومن خلال الجدول يتضح الآتي:

١. الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%).

٢. بينت النتائج أن الاشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٣. الاشارة موجبة اي ان العلاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وأن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%).

العلاقة القصيرة الاجل: استخدم اختبار معامل تصحيح الخطأ UECM الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن ويقيس سرعة العودة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الداخلة في النموذج ومن خلال النتائج في الجدول يتضح الآتي:

١. العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية (الاشارة موجبة) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وإن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) فأن ذلك يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.402%).

٢. بينت النتائج أن الاشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).

٣. الاشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

٤. النتائج التي أظهرها الاختبار أن قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM = -0.377) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال(prob=0.001) وبهذه النتيجة يتحقق الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة قصيرة الأجل وفي اتجاه إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن أي صدمة أوتغير في المتغير المستقل والذي يحدث عنه اختلال في التوازن قصير الأجل في العام السابق- (t) يتم تصحيحه خلال (38%) من العام الحالي (t-1).

ثانياً. المقترحات:

١. الاهتمام بالتجارة الخارجية وأدواتها التي تحتاجها التنمية وخاصة في الدول النفطية ومنا المملكة العربية السعودية وذلك من خلال الاستفادة من عوائد النفط في تكوين هيكل متين لصادراتها.

٢. التركيز على زيادة الاهتمام بالدراسات التي تبنت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية من اجل معرفة تأثير تلك المتغيرات ومساهماتها الايجابية والسلبية على التجارة في المملكة.

٣. تخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من اجمالي التجارة ومحاولة التنويع السلعي في تلك الدول للحفاظ على اقتصاد متوازن لا يتأثر بالصدمات العالمية والخروج من

حلقة الاقتصادات الريعية، فضلا عن الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة من الثروات الموجودة وادامتها ضمن اهداف التنمية المستدامة.

٤. اجراء دراسات قياسية تهتم بالمتغيرات الاقتصادية الحديثة ذات العلاقة بالتجارة الخارجية ومنها المتغيرات البيئية والتكنلوجية والاتصالات والمعلومات وغيرها، وليس في السعودية فحسب بل في جميع البلدان التي تعتمد صادراتها بشكل كبير على النفط.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. ال شبيب، د. دريد كامل، ٢٠١٢، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الاولى، جامعة الزيتونة، دار اليازوري للطباعة والنشر، الاردن.

٢. ابراهيم، فاطمة ميرغني، ٢٠١٧، محددات التجارة الخارجية في السودان للفترة، ١٩٩٠-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.

٣. أسعد، زيرفان عبدالمحسن، واخرون، ٢٠٢٠، اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧ دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٩، العدد ١٢٨، جامعة الموصل.

٤. بن عزة، محمد، ٢٠١٩، أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١١، العدد ٢٤.

٥. تايه، م.د عبد القادر،٢٠٢٠، تحليل أثر المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٦، العدد ٥٢.

٦. الجبوري، سفيان صالح، ٢٠١٩، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ٢٧.

٧. الزيون، عطاالله، ٢٠١٥، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

٨. السريتي، محمد احمد، ٢٠١٦، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر.

٩. عبد، ناظم عساف، اخرون، ٢٠١٩، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع إيران في إطار الجاذبية للمدة ٢٠١٦-٢٠٠١، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٤.

١٠. عبدالحميد، عبدالمطلب، ٢٠٠٨، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر.

١١. العركوب، هاشم محمد، ٢٠١٠، الضرائب على الودائع الأجنبية: دراسة تحليلية لتجربة الاتحاد الاوربي وامكانية تطبيقها في بلدان عربية مختارة، بحث منشور، مركز الدراسات الاقليمية قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٢٢، جامعة الموصل.

١٢. العزاوي، علي فارس مانع، ٢٠١٨، أثر تغير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
١٣. العطين، عمر فلاح، ٢٠١٨، أثر الربيع العربي على الاستثمار الدولي والتجارة الدولية، بحث منشور، مجلة دراسات، المجلد ٤٥، العدد ٣، الجامعة الاردنية، الاردن.
١٤. موسي، الصديق يوسف محمد، ٢٠٢٠، دراسة تحليلية لسياسات النقد الاجنبي وأثرها في التجارة الخارجية-السودان للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة السودان، كلية الاقتصاد، المجلد ١٠، العدد ٢.
١٥. البنك الدولي، ٢٠٢١، https://data.albankaldawli.org.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Mustafa Gresker, Ibrahim Ozmen, Mehmet Mukok, 2019, The Relationship between Public Expenditure and Foreign Trade Deficit: The Case of Turkey Second International Conference on Advanced Research in Business, Management and Economics, Munich, Germany, September.
2. Verter, Nalianga, 2015, The Application of larernational Trade Theories to Agriculnre. Page Header Logo Meditenanean Jounsal of Social Scinces.
3. Auboin, Marc, 2011, the Relationship between Exchange Rates and International Trade, review of economic literature, WTO Staff Working Paper, ERSD-2011-17, World Trade Organization, and Geneva.
4. Patrck J, Welch, 2010, Economics Theory practice, John wiley son, Inc, USA.
5. WilliamA. Mceachern, 2012, Economics A contemporary Introduction, Southwestern, cengage Learning, USA.
6. Nehme, Georges, 2014, Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon, 1990-2010, Open Journal of Social Sciences, Vol2.
7. Samantha, 2018, The Effect of Foreign Direct Investment on Trade Empirical Evidence from, Published research, International Journal of Economics and Business, Volume 5, Number1, Rafad Center for Studies.
8. UNCTAD, 2021, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva.
9. https://colohouse.com/new-york-data-center

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الملحق (١): مؤشرات تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة (1990-2019) مليون دولار

المؤشرات / الاعوام	صادرات السلع	صادرات الخدمات	اجمالي الصادرات	استيرادات السلع	استيرادات الخدمات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية
1990	44417	3027	47444	24069	22384	46453	93897
1991	47797	2904	50701	29079	38752	67831	118532
1992	50280	3462	53742	33698	32239	65937	119679
1993	42395	3279	45674	28198	24432	52630	98304
1994	42614	3342	45956	23338	18368	41706	87662
1995	50040	3475	53515	28091	19258	47349	100864
1996	60729	2769	63498	27744	24263	52007	115505
1997	60732	4251	64983	28732	25929	54661	119644
1998	38822	4723	43545	30013	16858	46871	90416
1999	50761	5373	56134	28011	18830	46841	102975
2000	77583	4779	82362	30238	25228	55466	137828
2001	68064	5008	73072	31223	19281	50504	123576
2002	72453	5177	77630	32293	19980	52273	129903
2003	93245	5713	98958	41704	20857	62561	161519
2004	125997	5852	131849	47376	25696	73072	204921
2005	180711	11410	192121	59459	33120	92579	284700
2006	211305	14202	225507	69800	49581	119381	344888
2007	233329	15987	249316	90214	62677	152891	402207
2008	313462	9370	322832	115134	75234	190368	513200
2009	192314	9749	202063	95552	74991	170543	372606
2010	251143	10689	261832	106863	76772	183635	445467
2011	364699	11489	376188	131586	78017	209603	585791
2012	388401	11050	399451	155593	73407	229000	628451
2013	375872	11683	387555	168155	76585	244740	632295
2014	342433	12516	354949	173834	100545	274379	629328
2015	203550	14474	218024	174676	88036	262712	480736
2016	183579	17253	200832	140170	70267	210437	411269
2017	221835	18132	239967	134519	78575	213094	453061
2018	294373	19652	314025	137065	83842	220907	534932
2019	261603	24182	285785	153163	74973	228136	513921
معدل النمو المركب	6%	7%	6%	6%	4%	5%	5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية الموجودة على الموقع الاتي:

https://www.wto.org-/

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 155-173
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.9

الملحق (٢): اتجاهات تطور المتغيرات الكلية في السعودية للمدة (1990-2019) (مليون دولار)

المتغيرات / الأعوام	الانفاق العام	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الاجنبي المباشر	سعر الصرف ريال/دولار امريكي
1990	46133	117630	312	3.75
1991	46133	132223	165	3.75
1992	56266	137087	250	3.75
1993	50133	132967	180	3.75
1994	45600	135174	690	3.75
1995	46400	143343	578	3.75
1996	52800	158662	64	3.75
1997	58933	165963	57	3.75
1998	50666	146775	94	3.75
1999	49066	161716	123	3.75
2000	62666	189514	183	3.75
2001	68000	184137	504	3.75
2002	68000	189605	453	3.75
2003	71466	215807	778.5	3.75
2004	80533	258742	1942	3.75
2005	92266	328459	12097.4	3.75
2006	102666	376900	18293	3.75
2007	122400	415964	24319	3.75
2008	138666	519796	39456	3.75
2009	158933	429097	36458	3.75
2010	174400	528207	29233	3.75
2011	220533	671238	16308	3.75
2012	164533	735974	12182	3.75
2013	265333	746647	8865	3.75
2014	304266	756350	8012	3.75
2015	266933	654269	8141	3.75
2016	249600	644935	7453	3.75
2017	229333	688586	1419	3.75
2018	287733	786521	4247	3.75
2019	282400	792966	4562	3.75

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المأخوذة من المصادر الاتية:

١. البنك الدولي، ٢٠٢١، https://data.albankaldawli.org
2. UNCTAD, 2021, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva. https://colohouse.com/new-york-data-center